

استثمار الكمادات يهد طوق نجاة لصناعة النسيج المصرية

المصانع في سباق مع الزمن لتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض



نشطت بورصة بيع الأقمعة الواقية (الكمادات) في مصر منذ تصاعد وتيرة تفشي وباء كوفيد - 19، وتحولت إلى استثمار رائع مد طوق نجاة لصناعة الملابس والنسيج المتعثرة، وفتح أفقا جديدا من رحم الأزمة التي لا تزال تخيم آثارها الوخيمة على الاقتصاد العالمي، وعصفت بمؤثراته الكلية.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - تنفست صناعة الملابس

الجاهزة والغزل والنسيج في مصر الصعداء بعد حالة الركود في الفترة الماضية، واغتذمت تصاعد الطلب العالمي على الكمادات كأحد الإجراءات الاحترازية للحماية من فيروس كورونا المستجد.

واتجهت المصانع إلى إنتاج الكمادات بدلا من تصنيع الملابس، التي تراكت في مخازنها بسبب تراجع القوة الشرائية للمصريين، وإجراءات الحجر المنزلي والعمل عن بعد.

وما يعزز تلك الفرص إلزام عدد كبير من الدول المواطنين بارتداء الكمادات إجباريا وفرض غرامات على المخالفين تصل إلى حد السجن في بعض الأحوال. وعلمت "العرب"، أن هناك ضغوطا على المصانع للعمل بالطاقة القصوى لسرعة طرح كمادات القماش في السوق المحلية في أقرب وقت، وقبل الـ 21 يونيو المقبل موعد انطلاق امتحانات الثانوية العامة لمواجهة الطلب الكبير من جانب الطلاب.

وقدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة المصرية، لقاء مع أصحاب

مصانع الملابس الجاهزة وحثتهم على إنتاج كمادات رخيصة متعددة الاستعمال لمواجهة الطلب، في الوقت الذي تسرعت القاهرة قانونا يفرض غرامة قدرها 255 دولارا على عدم ارتداء الكمادات في المواصلات العامة والمصالح الحكومية والبنوك وفي أماكن التجمعات. ومن المقرر أن يبدأ تطبيق القانون مع نهاية هذا الشهر، ما ضاعف الطلب على شراء الكمادات وتخزينها بشكل غير مسبق.

ورصد باروميتر شعبية المستلزمات الطبية بالاتحاد العام للغرف التجارية بمصر، تضاعف أسعار الكمادات بنحو 5 مرات، وقفز سعر عبوة الكمادات الطبية أحادية الاستخدام والتي تضم 50 كمادة من ثلاثة دولارات إلى نحو 15 دولارا.

وقالت فهيمة الشيخ، موظفة بإحدى المصالح الحكومية، لا أقوى على شراء الكمادات الطبية لي وأفراد أسرتي المكونة من خمسة أفراد.

تحويل الأزمات إلى فرص استثمارية

وتعتبر الكمادات من السلع الأساسية، بل والاستراتيجية. وأوضحت سالي فاروق سالم، رئيس لجنة الصناعات النسيجية والملابس بجمعية مستثمري العاشر من رمضان بالقاهرة، أن تصنيع كمادات القماش سهل، لأن معظم المصانع لديها معدات حديثة.

وتصنع الكمادات من أقمشة يتم إنتاجها من مدخلات محلية تامة، لضمان طرحها بأسعار في متناول المستهلكين.

وأشارت لـ "العرب"، إلى أن مصانع الغزل والنسيج تلقت عروضا لتصنيع الكمادات لصالح مستثمرين من الولايات المتحدة، إلا أن عملية التصدير رهن موافقة وزارة الصحة، وحال الحصول عليها سيتم تصدير أول شحنة من كمادات القماش المصري إلى السوق الأميركية قريبا.

وقدر في تصريحات له، حجم الركود في مبيعات القطاع خلال الفترة الماضية بأكثر من 80 في المئة، وكانت المصانع تراهن سنويا على ازدهار حركة المبيعات خلال فترات الأعياد، منها عيد الفطر، لكن التدابير الاحترازية عصفت بالطموحات. وتصل قوة العمل في مصر نحو 29 مليون مواطن يحتاجون لكمادات يوميا، ما يجعل الاعتماد على الكمادات الطبية وحدها أمرا مستحيلا لمواجهة صدمة الطلب دفعة واحدة، ويجعل كمادات القماش ملاذا للوقاية من الوباء.

وترجع صدمة الطلب على الكمادات منذ انتشار الجائحة لأن العالم لم يكن مستعدا للوباء الذي داهم الدول، لذلك لم يعد أمام مصر رفاهية اللجوء إلى الاستيراد، لمواجهة طلبات 100 مليون نسمة مقيمين داخل البلاد، ومن ثم لم يكن أمامها من مخرج سوى التصنيع، فجميع الدول تعيش ظروف الجائحة

وقال محمد عبدالسلام، رئيس غرفة الملابس الجاهزة باتحاد الصناعات المصرية، إنه "يجري وضع مواصفات محددة لإنتاج كمادات القماش تستهدف تحقيق معدلات أمان عالية".

وقدرت شعبة الأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية استهلاك مصر من الكمادات الطبية سنويا نحو 300 مليون كمادة، وهذا المعدل في الأحوال الطبيعية، قبل تفشي كورونا.

وأصبح الرقم مرشحا للزيادة بمئة بالمئة نتيجة الاستهلاك الكبير في مستشفيات العزل الخاصة بعلاج الحالات المصابة، وتساعد الطلب عليها من المواطنين لإجراءات الوقاية. وأكد محمد المرشدي، رئيس غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات المصرية، أن كمادات القماش أنقذت مصانع الملابس الجاهزة والغزل والنسيج من إفلاس محقق.

وأضافت لـ "العرب" "أحتاج ميزانية تصل لنحو ربع مرتبي لشراؤها وتجنب الغرامة التي تعادل ضعف إجمالي دخلي الشهري، ويبحث عن الكمادات المصنوعة من القماش لأنها متعددة الاستخدام وأقوم بغسلها بمسحوق الغسيل يوميا وكيها".

وقامت شركة قطونيل المتخصصة في صناعة الملابس الداخلية بطرح كمادات قماش متعددة الاستخدام بسعر 1.25 دولار، ونفذت فور طرحها بمنافذ الشركة.

كما نشطت مصانع الاقتصاد الموازي وطرح كمادات متعددة الاستخدامات مصنوعة من القماش تباع على أرصفة الشوارع، وتتراوح أسعارها بين 0.12 دولار ونحو 0.3 دولار، في ظل عدم توافر الكمادات الطبية في معظم الصيدليات، ويتم المضاربة على أسعارها وتباع في السوق السوداء.



محمد المرشدي
إنتاج الكمادات أنقذ المصانع من الإفلاس بعد تراجع أعمالها

سالي فاروق سالم
تلقينا عرضا من موردين أميركيين لشراء كمادات القماش

الكويت تدشن مرحلة تسويق الوقود البيئي في الأسواق الدولية

اتساع الرهانات على معايير الاستدامة في صناعة التكرير رغم تحديات الوباء

بطاقة إنتاجية تبلغ 346 ألف برميل يوميا. وكانت شركة البترول الوطنية الكويتية قد كشفت في سبتمبر الماضي عن استراتيجية جديدة تعتمد على تقليص الطاقة التكريرية التقليدية والتركييز أكثر على إنتاج الوقود البيئي في السنوات المقبلة.



عبدالله العجمي
الشحنة البالغة 15 طنا تعد باكورة مشروع الوقود البيئي

وقال البدر حينها إن "الكويت تسعى إلى تقليص أهداف تكرير النفط بنحو عشرين في المئة وفق استراتيجية 2040، وأن الهدف سيكون الوصول بطاقة التكرير إلى 1.6 مليون برميل يوميا بدلا من مليوني برميل يوميا".

ويتضمن مشروع الوقود البيئي إنشاء 39 وحدة جديدة وتحديث سبع وحدات وإغلاق سبع أخرى، مع التركيز على إنتاج منتجات أعلى قيمة مثل الديزل والكيروسين للتصدير. وتعكف الحكومة على إنشاء مصفاة الزور الجديدة بتكلفة 16 مليار دولار، وهي تابعة للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيك) المملوكة لمؤسسة البترول الكويتية.

وتبلغ طاقة التكرير في الكويت في الوقت الحاضر حوالي 730 ألف برميل يوميا، معظمها من أكبر مصفاةين بالبلاد، ميناء الأحمدية وميناء عبدالله. وأرست الكويت قبل ست سنوات عقود المشروع على كل من تحالف جي.جي.سي اليابانية وتحالف بتروفاك البريطانية وتحالف شركة فلور الأميركية.

وكان من المقرر افتتاحه في عام 2018 لكنه تأخر بسبب ضخامة وتعقيد المشروع، الذي يعتمد أحدث التقنيات في صناعة الطاقة. وقال الرئيس التنفيذي للشركة وليد البدر مطلع أبريل الماضي، إن "آخر وحدتين بمصفاة الأحمدية هما وحدة إنتاج الفحم ووحدة معالجة النفطا بدأتا الإنتاج بطاقة بلغت 37 ألف برميل يوميا للولاسي ونحو 8400 برميل يوميا للثانية".

وتحويلها إلى مجمع تكريري متكامل. ويقود مشروع الوقود الصديق للبيئة والمصفاة الجديدة النهضة الثالثة لصناعة التكرير الكويتية بعد الانطلاقة في سبتمبرات القرن الماضي، ثم تطوير المصافي في ثمانينات القرن الماضي، وهو ضمن مركات خطة "كويت جديدة 2035".

وبهذا المشروع الضخم يتوقع أن تقفز شركة البترول الوطنية الحكومية إلى المركز 15 بدلا من المركز 20 في ترتيب أكبر شركات التكرير في العالم. وأشار العجمي إلى أن مشروع الوقود البيئي سيسمك الشركة من إنتاج منتجات عالية الجودة متوافقة مع هذه الاشتراطات تفتح أمام منتجاتها أسواقا جديدة أكثر ربحية.

وتاجل تدشين المشروع البالغة تكلفته حوالي 4.6 مليار دينار (14.7 مليار دولار) مرارا منذ الإعلان عنه لأول مرة في أبريل 2014، حيث تزامن مع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية ودفع الشركة إلى البحث عن تمويل لتفكيده.

ويؤكد المسؤولون أن المشروع يعد الأضخم للبلد الخليجي، إذ شمل تحديث مصفاة الأحمدية وميناء عبدالله ورفع طاقتها التكريرية لتصبح مصافي الكويت ضمن أبرز الشركات في التصنيف من خلال تفعيل التكامل بين المصافي



تصويب الأنظار نحو الطاقة النظيفة

اتسعت طموحات الكويت بعد نجاحها في تسويق باكورة إنتاجها من الوقود البيئي في الأسواق الدولية بعد عدة عثرات أجلت إتمام أضخم مشاريع البلد الخليجي في صناعة التكرير، في تحرك يقول المسؤولون إنه منسجم مع المعايير العالمية للمحافظة على البيئة.

مطلع أبريل الماضي بطاقة إنتاجية تصل إلى 37 ألف برميل يوميا. وتراهن الكويت على هذا النوع من الوقود كونه ينسجم مع التوجه العالمي نحو إنتاج موارد تحافظ على البيئة بهدف التقليل من الانجاس الحراري.

الكويت - أعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية الجمعة، تصدير مصفاة ميناء الأحمدية التابعة للشركة أول شحنة من الوقود البيئي عالي الجودة إلى الأسواق العالمية، متحديا أزمة الوباء التي ألقت بظلال قاتمة على صناعة الطاقة العالمية.

وتأتي الخطوة بعد أسابيع من إعلان الشركة أن المصفاة انتهت من المشروع الاستراتيجي بدخول وحدتي إنتاج إضافيتين إلى الخدمة. ونسبت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية إلى نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع في الشركة عبدالله العجمي قوله إن "تصدير الشحنة تم عبر مرفا ميناء الشعبة بواسطة الباخرة بولا إيسافيتا وذلك بعد استيفاء كافة المتطلبات والاشتراطات اللازمة للتصدير".

وأوضح أن الشحنة، التي تبلغ كميتها 15 طنا تعد باكورة إنتاج مشروع الوقود البيئي من وحدة إنتاج الفحم البترولي بمصفاة ميناء الأحمدية التي تم تشغيلها